بعد لقاء الرئيس الزُبيدي بالسفير الامريكي..

ما وراء اهتمام دول صناع القرار بالانتقالي؟ وهل أصبح الأخير رقما صعبا؟

«الأمناء» قسم التقارير:

أكدّ سياسيون على أهمية اللقاء الذي جمع رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي الرئيس عيدروس الزبيدي بالسفير الأمريكي لدى اليمن كريستوفر هنزل في العاصمة السعودية الرياض، واعتبروها مثل هذا الاهتمام من قبل دول صنع القرار تأكيد على أن الانتقالي رقم صعب، وأن التعامل الدولي في ملف الجنوب يتم عبر الانتقالي كطرف مسؤول سياسيا وعسكريا، وشريك حقيقي في تثبيت الأمن ومحاربة الإرهاب.

وقالوا إن هذا اللقاء يعد انفتاحا سياسيا غربيا تجاه الجنوب، ورسالة أمريكية أوروبية للداخل والخارج يستعصي على خصوم القضية الجنوبية تجاهلها أو التقليل من شأنها حاليا وفي قادم الأيام، وفرض لمشروعية الانتقالي والقضية الجنوبية سياسيا على المسرح الدولي.

وتعليقا على اللقاء، قال عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي لطفي شطارة: «التعامل الدولي مع ملف الجنوب يمر عبر المجلس الانتقالي كطرف مسؤول سياسيا وعسكريا، والشريك الحقيقي مع دول التحالف والمجتمع الدولي في تثبت الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب».

انفتاح غربي ورسالة لخصوم قضية الجنوب

وأعتبر المحلل السياسي صلاح السقلدي: «لقاء السفير الأمريكي مع المجلس الانتقالي يختلف بعض الشيء عن سائر اللقاءات وعن سائر القوى التي يلتقيها هذا السفير، ويحمل دلالات سياسية كبيرة على الأقل في نظر المجلس الانتقالي، فهذا اللقاء لم يكن يتم بهذا الشكل العلني ويصبح مادة إعلامية لوكالات الأنباء المختلفة إلى قبل شهور، وتحديدا إلى قبل التوقيع على اتفاق الرياض، حين كانت الآلة الإعلامية المحلية وحتى بعض الإقليمية مكشرة بوجه القضية الجنوبية وتعتبر المجلس الانتقالي بل وكل من يحمل الخطاب الجنوبي مجرد مليشيات وجماعة انقلابية انفصالية، متمردة على الشرعية المزعومة يجب اقتحام معقلها الرئيس عدن وسحقها تحت جنازير الدبابات الشرعية الوحدوية».

وأضاف: «بمعنى أوضح فأن اللقاء، والذي لم يكن الأول مع سفير أمريكي، مثلما لم يكن الأول مع سفير غربي وأوروبي، يمثل انفتاحا سياسيا غربيا لافتا تجاه القضية الجنوبية، ورسالة أمريكية أوروبية للداخل والخارج يستعصي على خصوم القضية الجنوبية تجاهلها أو التقليل من شأنها حاليا وفي قادم الأيام، كما يعني هذا فيما يعنيه أن القضية الجنوبية ممثلة بالمجلس الانتقالي وبسائر القوى والشخصيات الجنوبية المخلصة بالداخل والخارج قد فرضت نفسها على المسرح الدولي كقضية وكمجلس انتقالي يحوزان المشروعية السياسية الداخلية والدولية، بصرف النظر عن مصير اتفاق الرياض، سواء نُفذ أم لم ينفذ بعد أن صار تنفيذ بنوده السياسية بالنسبة للجنوب مجرد تحصيل حاصل. وهو الاتفاق الذي لا ينكر أحد أنه كان البوابة السياسية التي ولج منها المجلس الانتقالي إلى رحاب الدولية, وأشهرت فيها القضية الجنوبية بالمحافل الدولية فضلا عن الإقليمية بمجرد التوقيع عليه.. قضية تستحق أن تنال حلا سياسيا وطنيا عادلا».

وتابع السقلدي: «بقي أن نقول أن هذا لا يمنح الانتقالي حالة من الزهو والخيلاء، فهو بحاجة لدعم الجميع والتعاون معهم وإشراكهم بالقرار وبأي خطوات من خلال مواصلته لما بدأه قبل شهور من حوارات بالداخل والخارج، خصوصا وأن التوجه الاقليمي والدولي يشير إلى شطب القضية الجنوبية من أجندة التسوية القادمة».

الانتقالي رقم صعب

من جانبه أعتبر الإعلامي فؤاد جباري أن اللقاءات التي يجريها الانتقالي بالبعثات الدبلوماسية لدول صنع القرار، والتي كان آخرها لقاء السفير الأمريكي، تعني أن الانتقالي أصبح رقم صعب ولاعب أساسي إقليميا وعالميا.

وقال: «عندما تتقاطر عليك البعثات الدبلوماسية للدول صانعة القرار الإقليمي والدولي معناه سياسياً أنك بت رقماً صعباً ولاعباً أساسياً في هذين المجتمعين، ولن يستطع أحد تجاوزك أو القفز عليك، وبالطبع في هذه المناسبة لا ننسى الدور الكبير للأشقاء في التحالف الذين كانوا -ولا يزالوا- سند وعون في الانتصار لمظلومينا بعد أن عرفوا حقيقة أمر القوى الشمالية».

دعوات جنوبية لأمريكا

ودعا سياسيون أمريكا إلى دعم المجلس الانتقالي الجنوبي في تعزيز الأمن والاستقرار ومحاربة الإرهاب.

وفي هذا الصدد قال رئيس الإدارة الثقافية لانتقالي المهرة خالد طه سعيد: «دعم الانتقالي الجنوبي يعني دعم الاستقرار بالمنطقة بشكل عام وكسر أجنحة الإرهاب والتنظيم التخريبي الدولي، ولهذا ندعو الولايات المتحدة الامريكية، أن تدعم الانتقالي الجنوبي لتثبيت الأمن والاستقرار والقضاء على أوكار الارهاب».

من جانبه قال عضو الجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي الجنوبي وضاح بن عطية: «هل تعلم أمريكا أن الأجهزة والسلاح الذي سلمته لليمن من أجل مكافحة الإرهاب أصبح بيد الإرهابيين ويستخدمونه ضد القوات الجنوبية ولهذا نرجو من أمريكا دعم القوات الجنوبية أن أرادت منطقة مستقرة وخالية من الإرهاب».

والأربعاء المنصرم استقبل رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، القائد الأعلى للقوات المسلحة الجنوبية الرئيس عيدروس الزُبيدي، سفير الولايات المتحدة الأمريكية سعادة كريستوفر هنزل، والمسؤول السياسي بالسفارة السيد كريس ديوتش، وتركز اللقاء حول اتفاق الرياض، وتشكيل الحكومة الحديدة، والتصعيد العسكري بأبين، وعملية السلام الشاملة التي ترعاها الأمم المتحدة، والشراكة في محاربة الإرهاب.

رئيس نقابة البنك المركزي يكشف المستور:

هناك محاولات لإفشال نقل البنك من صنعاء إلى عاصمة عدن

عدن «الأمناء» خاص:

أصدر- رئيس نقابة البنك المركزي ثابت العيسائي - بيانا نقابيا حصلت "الأمناء" على نسخة منه أكد فيه أن هناك محاولات شتى إلى إفشال نقل البنك من صنعاء إلى العاصمة الجنوبية عدن.

وقال: «من منطلق واجبنا الدستوري والمهني والإنساني نصدر هذا البيان، حيث التمسنا خلال الفترة السابقة من تحويل البنك المركزي إلى عدن محاولات شتى لإفشال هذا الانجاز وأثرت سلبا على قيام البنك بواجبه مما تولد عنه كل هذا الفشل النقدي والمصرفي والإداري".

وأضاف: «ومع نقل البنك إلى عدن تم اصدار القرار الجمهوري رقم 119 لسنة 2016م، بتسمية أعضاء مجلس إدارته وللأسف كان غالبيتهم اشخاص لا تربطهم أي علاقة بالعمل المصرفي وأن تحصل بعضهم على شهادة في الاقتصاد إلا إنه لا توجد لديهم أي خبرة مصرفية في مخالفة واضحة وصريحة لقانون البنك المركزي مادة (10) فقرة 3 وباستهتار غير مبرر كون أن مجلس الإدارة هو الرسام الأساسي لسياسة البنك والمتحكم في السياسة النقدية والصرفية فأي خير يرجى من ديكورات لا تمارس عملها ولا تجتمع إلا في العام أو العامين مرة واحدة فقط لذر الرماد على العيون دون اتخاذ أي عمليات جراحية للحد من تدهور الاقتصاد ونزيف العملة الوطنية أو حتى لفارق الصرف الوهمي بين ريال صنعاء وريال عدن ما حمل الدولة والمواطن أعباء مادية ونفسية ومرضية".

وتابع: "أتى بعدها القرار الجمهوري رقم 49 لسنة 2018م، بإعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي ومع ما يعتري هذا القرار من عيوب شكلية من حيث تسمية بعض الأعضاء بأسمائهم دون صفاتهم ما قد يصطدم بأي تغييرات إلا إن الحال ظل كما كان بتعيين أشخاص لا علاقهم لهم لا من بعيد ولا من قريب مع ما يشترطه القانون من وجوب خبرة مصرفية ونقدية للاضطلاع بأعمالهم بمهنية وحرفية تساعد على نهوض الدولة والعملة والاقتصاد من هذا الوضع المتردي".

واستطرد: «حيث إن قانون البنك المركزي يشترط أن تكون مدة العضوية في مجلس الإدارة محددة أربع سنوات من تاريخ التعيين مع جواز إعادة التعيين عند انتهاء المدة فقط، ويتضح أن هناك 3 أعضاء من أصل 7 قد انتهت مدة عضويتهم بتاريخ 18 سبتمبر2020م، دون أن يتم إعادة تعيينهم ما يجعل هذا المجلس منحل قانونا وغير ذي صفة".

وأكمل: «ولما كان قانون البنك المركزي قد حدد اختصاصات مجلس الإدارة وإذ إنه لا توجد أي سياسة أو أي إجراء أو رؤية عملية أو حتى نظرية تدل على أن هناك سياسة نقدية ومصرفية لهذا المجلس

بيان نقابي رقم (٢) لسنة ٢٠٢٠م /رئيس نقابة البنك المركزي

من منطلق واجبنا الدستوري والمهني والإنساني نصدر هذا البيان.

قال الله عز وجل: " قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم" يوسف ٥٥.

حيث التمسنا خلال الفترة السابقة من تحويل البنك المركزي إلى عدن ، محاولات شتى إلى افشال هذا الإنجاز العظيم أثرت سلباً على قيام البنك بواجبه، ما تولد عنه كل هذا الفشل النقدي والمصرفي وحتى الإداري.

ومع نقل البنك المركزي إلى عدن تم إصدار القرار الجمهوري رقم (١١٩) لسنة ٢٠١٦ بتسمية أعضاء مجلس إدارته وللأسف كان غالبيتهم أشخاص لا تربطهم أي علاقة بالعمل المصرفي وأن تحصل بعضهم على شهادة في الاقتصاد إلا إنه لا توجد لديهم أي خبرة مصرفية، في مخالفة واضحة وصريحة لقانون البنك المركزي (مادة ١٠/٣)(م٢٨) وباستهتار غير مبرر، كون أن مجلس الإدارة هو الرسام الأساسي لسياسة البنك والمتحكم في السياسة النقدية والمصرفية، فأي خير يرجى من ديكورات لا تمارس عملها ولا تجتمع إلا في العام أو العامين مرة واحدة فقط، لذر الرماد على العيون دون اتخاذ أي عمليات جراحية للحد من تدهور الاقتصاد ونزيف العملة الوطنية أو حتى لفارق الصرف الوهمي بين ريال صنعاء وريال عدن ما حمل الدولة والمواطن أعباء مادية ونفسية ومرضية نتيجة هذا الوضع المتردي.

وإذ أتى بعدها القرار الجمهوري رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٨م وإعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي، وبغ ما يعتري هذا القرار من عيوب شكلية من حيث تسمية بعض الأعضاء بأسمائهم دون صفاتهم، ما قد يصطدم بأي تغييرات، إلا أن الحال ظل كما كان بتعيين أشخاص لا علاقة لهم لا من بعيد أو من قريب مع ما يشترطه القانون من وجوب وجود خبرة مصرفية ونقدية للاضطلاع بأعمالهم بمهنية وحرفية تساعد على نهوض الدولة والعملة والاقتصاد من هذا الوضع المتردي، بل وحتى تقييم الوضع الاقتصادي للدولة والرقم بالتوصيات الضرورية للحفاظ على تلك العملة المالي.

وحيث أن قانون البنك المركزي يلتزم أن تكون مدة العضوية في مجلس الإدارة محددة بأربع سنوات من تاريخ التعيين مع جواز إعادة التعيين عند انتهاء المدة فقط، يتضح أن هناك (٣أعضاء من أصل ٧) قد انتهت المدة لمدة عضويتهم بتاريخ ١٨/سبتمبر ٢٠٢٠م، دون أن يتم إعادة تعيينهم، ما يجعل هذا المجلس منحل قانوناً وغير ذي صفة.

ولما كان قانون البنك المركزي قد حدد اختصاصات مجلس الإدارة، وإذ إنه لا توجد أي سياسة أو أي إجراء أو رؤية عملية أو حتى نظرية تدل على أن هناك سياسة نقدية ومصرفية لهذا المجلس ، نتيجة للظرف الواقعي المتمثل في افتقار هذا المجلس للمؤهلات والخبرات الكافية لإدارة القطاع الحيوية.

وبالاستناد لقانون شروعاً عقد اجتماعات دورية كل شهر على الأقل ، ولتغيب هذا المجلس حتى مع عقد أي اجتماعات موضوعية تناقش الأوضاع الحالية لوضع المعالجات اللازمة أدّت إلى هذا الوضع الكارثي ولا يراد القانون جوازية أي عضو تغيب عن حضور اجتماعين متتاليين ولأبطال القانون لأي قرار يصدر عن المجلس عند وجود أكثر من منصبين فارغين ولتفريط المجلس بأغلب اختصاصاته ولبطلان قرارات تعيين أعضاء هذا المجلس لعدم توافر شروط التعيين القانونية ذات العلاقة بحساسية مهامهم واتصالها باقتصاد الدولة وقوت كل مواطن عانى ولايزال يعاني من فشل هذا المجلس".

واختتم بالقول: «ولاعتبار هذا المجلس في حكمك المنحل قانونا ولبطلان ما قد يصدر عنه من قرارات ولفشله في أدائه لمهامه ولما نلمسه من أخبار عن تشكيل مجلس وزراء جديد يقع على عاتقه إعادة هيكلة إدارة البنك المركزي العليا المتمثلة بمجلس إداراته".

إيقاف شبكات الحوالات المالية المحلية

بدوره، أصدر وكيل قطاع الرقابة على البنوك حسين المحضار قرارا بإيقاف شبكات الحوالات المالية المحلية.

وجاء في القرار: "بالإشارة إلى الموضوع أعلاه وإلى قرار البنك المركزي بشأن شبكات الحوالات المالية المحلية المرفق لكم نسخة منه فأن عليكم الالتزام بالاتي:

-1 التوقف عن العمل بشبكات الحوالات المالية مع تصفية الحوالات القائمة خلال يومين تاريخه.

-2 الانتهاء من تقديم عرض خلال الفترة المنتهية في 3 اكتوبر 2020م، بالتشاور مع قطاع الرقابة على البنوك بشأن العمل بشبكة حوالات واحدة".

وكان محافظ البنك المركزي الاسبق احمد عبيد الفضلي قد قرر تعليق العمل بالشبكات المالية.

وجاء في قراره: «قرار رقم 18 لعام 2020م بشأن تعليق العمل بالشبكات المالية.. بعد الاطلاع على القانون رقم 14 لعام 2000م بشأن البنك المركزي اليمني وتعديلات وعلى القرار الجمهوري رقم 31 لسنة 2019م بشأن تعيين محافظ البنك المركزي اليمني وعلى القرار الجمهوري رقم 19 لسنة 1995م بشأن أعمال الصرافة المعدل بالقانون رقم 15 لسنة 1996م وعلى القرار الجمهوري رقم 119 لسنة 2016م، بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي اليمني ونقل مقره الرئيسي وعلى القرار الجمهوري رقم 2 لسنة 2018م بشأن تعيين محافظ البنك المركزي اليمني ولما تتطلبه المصلحة العامة قرر:

*مادة (1) يتم تعليق العمل بالشبكات المالية والحوالات المحلية.

*مادة (2) تنشأ شبكة تحويلات مالية موحدة تحت اشراف البنك المركزي اليمني.

*مادة (3) وحتى انشاء الشبكة الموحدة كما هو وارد في المادة 2 وبالتنسيق مع جمعية الصرافين يتم اعتماد آلية مناسبة للعمل بالشبكات.

*مادة (4) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى جميع الجهات المختصة العمل بمقتضاه.